بحث في

المتغيرات اللغوية في القراءات وأثرها على الوقف والابتداء

للباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه
الباحث في الدكتوراه
جامعة حلوان
كلية الآداب- قسم اللغة العربية
شعبة الدراسات الإسلامية
٢٠١٩م

الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

المتغيرات اللغوية في القراءات وأثرها على الوقف والابتداء

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الخلاف المتعلق بالأفعال.

المبحث الثاني: الخلاف المتعلق بالأسماء والحروف.

المبحث الثالث: الخلاف المتعلق بالجمل والأساليب.

الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

مقدمة

تعدد القراءات القرآنية أمر أجمعت عليه الأمة سلفاً وخلفًا، وليس ثمة دليل لمن ينكر ذلك أو يستنكره؛ وإذ كان هذا واقعاً لا يمكن نكرانه أو تجاهله فإن السؤال الوارد هنا: ما السبب الذي أوجب أن يختلف القراء في قراءة القرآن على قراءات عدة ومتعددة، وصل المتواتر منها إلى عشر قراءات. وقد صح في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:» إن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ» رواه النسائي ، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أيضًا، قوله: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر») رواه البخاري ومسلم.

والقول المعتمد عند أهل العلم في معنى هذا الحديث، أن القرآن نزل على سبع لغات من لغات العرب، وذلك توسيعًا عليهم، ورحمة بهم، فكانوا يقرؤون مما تعلموا، دون أن يُنكر أحد على أحد؛ بل عندما حدث إنكار لهذا، كما كان من أمر عمر رضي الله عنه مع هشام بن حكيم بيَّن له صلى الله عليه وسلم أن ليس في ذلك ما يُستنكر، وأقر كل واحدٍ منهما على قراءته، والحديث في «صحيح البخاري".

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده رضي الله عنهم وجَّهوا الصحابة إلى البلدان ليعلِّموا الناس القرآن وأحكام دينهم، فعلَّم كل واحدٍ منهم أهل البلاد التي أُرسل إليها ما كان يقرأ به على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فاختلفت قراءة أهل تلك البلاد باختلاف قراءات الصحابة رضي الله عنهم.والذي دلت عليه الآثار أنَّ جَمْعَ عثمان رضي الله عنه للقرآن إنما كان نسخًا له على حرف واحد، هو حرف قريش (لغة قريش)، و وافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم، فكان إجماعًا. وإنما لم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلى جمع القرآن على الوجه الذي جمعه عليه عثمان؛ لأنه لم يحدث في أيامهما ما حدث في أيامه، وإنما فعل عثمان ما

فعل حسمًا للاختلاف بين المسلمين، وتوحيدًا لهم على كتاب الله.

يتبين مما تقدم، أن الاختلاف والتعدد في القراءات القرآنية أمر ثابت وواقع، فعله الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقر عليه الصحابة رضي الله عنهم، وعمل بهذا الاختلاف الصحابة من بعده صلى الله عليه وسلم من غير نكير من أحد منهم، وقد جاء هذا الاختلاف في القراءات على وفق تعدد لسان العرب ولغاتهم، توسعة وتيسيرًا عليهم، إضافة لمقاصد أخر تعلم في موضعها. والاختلاف في القراءات ربَّما تفوق الحصْر؛ كالاختلاف في الحرَكات الإعرابية والبنائية ، والتقديم والتأخير ، والزيادة والنقصان ، والمدِّ والقصْر ، والتخفيف والتشديد ، والترقيق والتفخيم ، والإخفاء والإظهار ، والفكِّ والإدغام ، والإمالة والرَوم ، والإشمام على اختلاف أنواعه ، وغير ذلك ممّا فصّلتها كتب القراءات ، وحصل الاختلاف فيها بين أئمَّة القرّاء ، السلَف والخلَف .

وسوف نعرض في هذا البحث أهم الاختلافات اللغوية التي نشأ عنها القراءات والتي تختلف من قارئ إلى آخر.

المبحث الأول: الخلاف المتعلق بالأفعال

أولًا: الالتفات في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة:

الالتفات ظاهرة أسلوبية معدودة من أفراد البديع، وكذا لها صلة بالبيان. وقد ذكر المفسرون الوجهين:

حاصل الوجه البديعي يدور على فكرة تحسين الأسلوب بتغيير وتيرته وتحويل اتجاهه.

أما حاصل الوجه البياني فقد تعددت اقتراحاتهم بشأنه مع تقاربها.

فعلى رأي الفخر الرازي: «إن الانتقال في الكلام من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور، فإنه يدل على مزيد التقرب والإكرام. وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى لفظ الغيبة، يدل على المقت والتبعيد»(١).

وعلى رأي أبي حيان في البحر المحيط، أن الخطاب بالأفعال في الآيات شامل للناس جميعًا، ولما كان بين أظهرهم مؤمنون حسن الخطاب بالحضور ... ولما تمحض جمع المشركين حسن خطابهم بالغيبة إشارة إلى معنى الإعراض والمقت(٢).

أما ابن عاشور فسار على خطى أبي حيان في اعتبار التقسيم إلى الفريقين مضيفًا إليه تقسيمًا باعتبار الحالين(٣).

لكن ما المضمون البلاغي لهذا الالتفات؟

بديعيًّا: جاء الالتفات ليعكس باهر الاتساق المشهود في السياق القرآني.

بيانيًّا: الانتقال من الحضور إلى الغيبة بتلك السرعة الفجائية ينشئ نوعًا من التوتر، ويستدعيه للوقوف والتأمل، وفي نفس الوقت تنبيه على مقصد الآيات، وكأن لسان حال الالتفات يقول: هذا الانتقال غير المضاد من ضميرٍ إلى ضمير، والذي يستثير السؤال هو لمسة شكلية حافزة لتصوير الانتقال المعنوي المفاجئ.

فإذا كان الالتفات في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، والعكس يحدث معه كل هذا من الناحية البلاغية، فإن اختلاف جهة الخطاب بحسب ضمير الفعل في القراءات يُعدُّ من أبرز أوجه اختلاف الوقف والابتداء للقراء.

ومن أمثلة ذلك الالتفات من الغيبة إلى الخطاب في قوله تعالى:

(١) ينظر:(الفخر الرازي، ١٤٢٠هـ، ١٥٠/٣).
(٢) ينظر:(أبو حيان، ١٤١٣هـ، ٢٠٦/٢).
(٣) ينظر:(ابن عاشور،١٩٨٤م، ٣/ ٢١٣).

﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمسَ ضِيَاء وَٱلقَمَرَ نُورا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلحِسَابَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلحَقِّ يُفَصِّلُ ٱلأٓيَٰتِ لِقَوم يَعلَمُونَ﴾ [يونس: ٥].

فقد اختلف القراء في الفعل (يفصِّل) في القراءة؛ فقرأه ابن كثير وأبو عمرو يعقوب وحفص بالياء، وقرأه الباقون من القراء بالنون ﴿ نفصِّل﴾[٤].

فمرد الضمير في القراءتين إلى الله تعالى، لكنه في قراءة الياء (الغيب) يحمل على العود لما سبقه من قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلحَقِّ﴾ فالله هو الذي خلق ذلك بالحق، وهو الذي يفصل الآيات، وكذلك من قرأ بالنون، فالضمير عنده عائدٌ إلى الله تعالى فيما سبق من قوله تعالى عن نفسه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَن أَوحَينَا﴾ [يونس: ٢]، والمعنى: ونحن نفصل الآيات[٥].

وهذا الاختلاف في مرد الضمير هو ما يترتب عليه اختلاف الوقف بحسب القراءة عند ابن غلبون في تذكرته؛ فقال: «وقرأ ابن كثير وحفص البصريان: ﴿يُفَصِّلُ ٱلأٓيَٰتِ﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالنون. فمن قرأ بالياء لم يبتدئ به؛ لأنه راجع إلى اسم الله الذي قبله، فهو متعلق به.

ومن قرأ بالنون ابتدأ به؛ لأنه استئناف إخبار من الله تعالى بتفصيل الآيات، بلفظ الجماعة على التعظيم[٦]. فهو هنا يوضح اختلاف الابتداء، فمن قرأ الفعل بالنون فإن الضمائر في الآية تتبدل على سبيل الالتفات من الغيبة عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلحَقِّ﴾ إلى الخطاب في قوله: ﴿تُفَصَّلُ﴾؛ ولذلك كان له أن يقف عند قوله تعالى:

(٤) ينظر: (ابن الجزري، ٢٠١٣م، ص٢٨٨)، (شرف، ٢٠١٢م، ص٢٠٨).
(٥) ينظر: (القيسي، ٢٠١١م، ٥١٣/١-٥١٤)، (المهدوي، ١٤٢٧م، ص٥٢٤)، (الفارس، ١٤١٤م، ٦١٥/٢)، (ابن زنجلة، ١٤١٨م، ص٣٢٨).
(٦) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٣٦٢).

﴿إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾، ثم يستأنف ﴿نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ إعمالًا لهذا الالتفات، خلافًا لمن كانت قراءته بياء الغيبة، فالكلام بالنسبة إليه متصل، والضمائر متحدة في معنى الغيبة، فلا يقف قبل رأي الآية ﴿يَعۡلَمُونَ﴾.

والحال كذلك في الالتفات من الخطاب إلى الغيبة كما هو في قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفا وَلَا نَصۡرا وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابا كَبِيرا﴾ [الفرقان: ١٩].

حيث اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ﴾ فقرأه حفص وحده بالتاء، وقرأ الباقون من القراء بياء الغيبة ﴿فَمَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [الفرقان: ١٩]. وتفسير قراءة حفص بالتاء، على الخطاب للمشركين، ردًّا على قوله: ﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم﴾، أي فقد كذبتم الآلهة فيما تقولون فما تستطيعون لأنفسكم صرفًا ولا نصرًا، أي: صرفًا للعذاب ولا نصرًا مما نزل بكم من العقاب[٧].

وقرأ الباقون بالياء، ردَّوه على الإخبار عن المعبودين من دون الله، أي: قد كذبكم من عبدتم فما يستطيعون صرفًا عنكم العذاب ولا نصرًا لكم، وهو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه، وأخبروا عن الآلهة بالواو والنون في ﴿يَسۡتَطِيعُونَ﴾ لأنها كانت عندهم ممن يعقل ويفهم، ولذلك عبدوها[٨]، ويجوز أن تكون الملائكة[٩].

وقيل في معنى الآية على القراءتين: إن صدر الآية خبر عن تكذيب المشركين للمؤمنين، وخاتمتها إخبار من الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم بأن المشركين لا يستطيعون صرفك عن الحق الذي بُعثت به، ولا يستطيعون نصر أنفسهم من بلاء التكذيب الذي ابتلوا به[١٠]. وهذا الخلاف بين القراء هو ما جعل بعض العلماء ينص على كون الوقف

(٧) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م ،ص٤١٤)،(شرف، ٢٠١٢م، ص٣٦١).
(٨) ينظر: (الدمياطي، ١٤١٦م، ٤٦/٦).
(٩) ينظر: (القيسي ،٢٠١١م، ٤٦٢/١).
(١٠) ينظر: (ابن كثير ، ١٤٢٦هـ، ٣١٢/٣).

عند قوله تعالى: ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾ إلا لمن قرأ بتاء الخطاب فإنه لا يقف على هذا الموضع حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿وَلَا نَصرا﴾ [آل عمران: ١٤٦]. وهذا وجيه في التفريق بين القراءتين؛ لأن العدول في الضمائر من الخطاب في قوله: ﴿تَقُولُونَ﴾ إلى الغيبة في قوله: ﴿يَستَطِيعُونَ﴾ يفضي إلى الاختلاف بين جزئي الآية، من حيث جهة الخطاب، وهذا مسوغ لفصل جزئي الآية بالوقف على الأول منها ﴿تَقُولُونَ﴾، ويتأكد ذلك في الوجه الذي فسَّر به الطبري الآية على هذه القراءة إذ جعل صدر الآية خبرًا عن تكذيب المشركين للمؤمنين، وخاتمتها خبرًا آخر من الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم بأن المشركين لا يستطيعون صرفه عن الحق الذي بعث، ولا يستطيعون نصر أنفسهم من بلاء التكذيب الذي ابتلوا به[١١] والله تعالى أعلم.

ثانيًا: تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة

ومما يختلف بحسبه الوقف والابتداء بين القراءات تعدد بناء الفعل للمعلوم أو المجهول، فيكون الوقف سائغًا على وجه، وممتنعًا في الآخر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِير فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُم فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱستَكَانُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

فقد اختلف القراء في كلمة ﴿قَٰتَلَ﴾[١٢]، فقرأها نافع وأبي كثير وأبو عمرو ويعقوب ببناء الفعل للمجهول ﴿قُتِلَ﴾، وقرأها الباقون ببنائه للمعلوم ﴿قَٰتَلَ﴾.

يقول ابن غلبون – رحمه الله –: فمن قرأ ﴿قُتِلَ﴾ جاز له أن يقف عليه إذا أسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن الكلام قد تم عنده، وهو الجيد؛ لأن هذه الآية بسبب ذلك نزلت، لاضطراب المسلمين يوم

(١١) ينظر: (السجاوندي، ١٤٢٢هـ ، ص٣٠٦).
(١٢) ينظر: (ابن الجزري ، ٢٠١٣م ،ص١٩٥)،(شرف ، ٢٠١٢م ، ص٦٨).

أحد، حيث نادى الشيطان: قُتل محمد.

فأما إن أُسند هذا الفعل إلى الربيِّين لم يقف عليه؛ لأنه متعلق بهم، فلم يتم الكلام عنده.

وكذا من قرأ ﴿قَٰتَلَ﴾ ببناء الفعل للمعلوم، فإنه يجوز له الوجهان المتقدم ذكرهما، وهو أنه يجوز الوقف عليه إذا جعل فعلاً للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن الكلام قد تم عنده، والثاني أنه لا يجوز الوقف عليه إذا دعل فعلاً للربيِّين؛ لأنه متعلق بهم، فلم يتم الكلام دونهم.

والأجود على قراءة من قرأ ﴿ قُتِلَ﴾ أن يوقف عليه؛ لأنه أشبه بالقصة التي نزلت بسببها الآية، كما قدمنا.

والأجود على قراءة من قرأ ﴿ قَٰتَلَ﴾ للمعلوم ألا يوقف عليه، ويُجعل فعلاً للربيين، بدليل ما ذكره بعده من قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُم﴾ الآية، فدل على أن القتال كان منهم، وأصابهم فيه ما مُدحوا على الصبر عليه، على ما بيناه(١٣).

وعلى هذا فإن من قرأ ببناء الفعل للمجهول، فإنه يقف عند قول الله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّ قَٰتَلَ﴾، ثم يستأنف القارئ بعد ذلك قوله تعالى: ﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير﴾. وأما من قرأ ببناء الفعل للمعلوم ﴿ قَٰتَلَ﴾ فلا يقف على هذا الفعل، بل يواصل القراءة حتى قوله تعالى: ﴿ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱستَكَانُواْ﴾(١٤).

وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿... وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُم أَن تَبتَغُواْ بِأَموَٰلِكُم مُّحصِنِينَ غَيرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤].

فالقراء مختلفون في كلمة ﴿ وَأُحِلَّ﴾ حيث قرأها أبو جعفر وحمزة

(١٣) ينظر: (ابن غلبون ، ٢٠٠١م ، ص٢٩٦-٢٩٧).
(١٤)ينظر:(النحاس ،١٣٩٨م، ص٢٣٦)،(السجاوندي،١٤٢٢هـ،ص١٦٢-١٦٣)،(الهمذاني،١٤١١هـ، ١٨٧/١).

والكسائي وخلف وحفص بضم الهمزة وكسر الحاء بالبناء للمفعول، وقرأها الباقون بفتح الهمزة والحاء معًا ﴿ وَأَحَلَّ﴾(١٥).

وقراءة من بنى الفعل للمفعول ﴿ أُحِلَّ﴾ معطوفة على الفعل السابق لهذه الآية في قوله سبحانه: ﴿ حُرِّمَت عَلَيكُم أُمَّهَٰتُكُم ...﴾ [النساء: ٢٣].

وأما من قرأ بفتح الهمزة والحاء وبنى الفعل للفاعل، وهو الله سبحانه وتعالى، وعطفه على ما قبله، مما أضيف الفعل فيه إلى الله جل ذكره في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيكُم﴾ أي: كتب الله ذلك عليكم، وأحل لكم ما وراء ذلك. فـ(ما) في موضع نصب(١٦).

ومن نصب الفعل في قراءة البناء للفاعل ﴿ وَأَحَلَّ﴾ فهو لا ينعطف على ﴿ حُرِّمَت﴾ بل هو منقطع من الآية السابقة، ومعطوف على الفعل المقدر الناصب لكلمة ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ والمعنى: كتب الله عليكم تحريم ذلك، وأَحَل لكم ما وراء ذلكم(١٧).

ولهذا فرق بعض أهل العلم بين القراءتين، فجعل بعضهم الوقف عند ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيكُم﴾ في قراءة من يبني الفعل للفاعل ﴿أَحَلَّ﴾ غير حسن؛ لأنه معطوف على ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيكُم﴾.

وجعل آخرون الوقف عند ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيكُم﴾ حسنًا على القراءتين، وهو أتم عند من يقرأ بضم الهمزة أي بالبناء للمفعول.

وقال آخرون: الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَت أَيمَٰنُكُم﴾ على من قرأ ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ بالفتح أي بالبناء للفاعل أحسن منه على قراءة من ضمَّه(١٨).

ومن هذا الباب خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ

(١٥) ينظر: (ابن الجزري ،٢٠١٣م ،ص٢١٢)، (شرف،٢٠١٢م، ص٨٢).
(١٦) ينظر: (النحاس، ١٤٠٥هـ، ٤٠٦/١).
(١٧) ينظر:(الطبري،١٣٨٨هـ، ١٠/٥)،(القيسي، ٢٠١١م،٣٨٥/١)، (ابن زنجلة، ١٤١٨م، ص٤٤٠)،(ابن عطية، ١٤٢٨ه، ٥١٦/٥).
(١٨) ينظر:(الهمذاني،١٤١١هـ ٢١١/١)،(السجاوندي،١٤٢٢هـ ،ص١٧٠)،(العماني،١٤٢٣ه،٥٥٨/١).

الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

لِفِرعَونَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا كَيدُ فِرعَونَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧]، فقد قرأ بضم الصاد ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ يعقوب والكوفيون، وقرأ الباقون بفتحها ﴿وَصَدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[١٩]. فمن قرأ بضم الصاد كان بانيًا الفعل للمجهول على أن فرعون فُعِلَ به الصد، ويعطف ذلك على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرعَونَ﴾. وأما من قرأ بفتح الصاد، فهو يبني الفعل للمعلوم والفاعل فيه فرعون[٢٠].

وهذا التنوع في بناء الفعل اعتبره بعض العلماء[٢١] فارقًا في الوقف في حين لم يعدُّه ابن غلبون فارقًا في الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرعَونَ سُوءُ عَمَلِهِ﴾.

فمن قرأ ﴿وَصُدَّ﴾ بفتح الصاد كان وقفه على ﴿سُوءُ عَمَلِهِ﴾ أحسن منه عند من يقرأ بانيًا للمجهول؛ وذلك لاختلاف الفعلين في الوزن؛ فقوله: ﴿زُيِّنَ﴾ فعل ما لم يسم فاعله، والفعل ﴿صَدَّ﴾ بفتح الصاد على خلافه مبني للفاعل، فحسن أن يفصل بينهما بالوقف[٢٢].

ثالثًا: تردد الفعل بين الماضي والأمر حسب القراءة

قد يجيء الفعل في بعض القراءات ماضيًا، وفي البعض الآخر فعل أمر، فيتأثر لهذا التنوع في نوع الفعل محل الوقف والابتداء في الآية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلَ أَوَلَو جِئتُكُم بِأَهدَىٰ مِمَّا وَجَدتُم عَلَيهِ ءَابَاءَكُم قَالُواْ إِنَّا بِمَا أُرسِلتُم بِهِ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤].

فقد اختلف القراء في قراءة الفعل ﴿قُلْ﴾ فقرأ ابن عامر وحفص ﴿قَٰلَ﴾ بفعلٍ ماضٍ على الإخبار، وقرأ الباقون من القراء ﴿قُلْ﴾ بدون ألف على الأمر[٢٣].

(١٩) ينظر:(الجزري ، ٢٠١٣م، ص٣٢٧).
(٢٠) ينظر: الطبري ١٣٨٨ه ٦٧/٢٤)، (القيسي ، ٢٠١١م، ص٢٤٤)، ابن زنجلة،١٤١٨ه،ص٦٣٢).
(٢١) منهم: (العماني،١٤٢٣ه، ٦٤٦/٢)، (الهمذاني،١٤١١ه، ٨٩٩/٢).
(٢٢) ينظر: (العماني،١٤٢٣ه،٦٤٦/٢)،(ابن زنجلة، ١٤١٨ه، ص٦٣٢).
(٢٣) ينظر:(ابن الجزري ،٢٠١٣م، ص٥٠٣)، (شرف،٢٠١٢م ،ص٤٩١).

فمن قرأ بقراءة المضيّ ﴿قَلَ﴾ فالسياق لا يزال سردًا للخبر المحكي عن النذير الذي قال له قومه: ﴿إِنَّا وَجَدنَا ءَابَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَاثَٰرِهِم مُّقتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] فأجابهم بقوله: ﴿أَوَلَو جِئتُكُم بِأَهدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّم عَلَيهِ ءَابَاءَكُم﴾. و»النذير» بمعنى الجماعة، فلذلك قالوا: إنا بما أرسلتم به كافرون.

وأما من قرأ على الأمر فحمل على أنه أمر من الله للنذير ليقول لهم ذلك، يحتج به عليهم، فهو حكاية عن الحال التي جرت من أمر الله جل وعلا للنذير، فأخبرنا الله أنه أمر للنذير، فقال له: قل لهم أولو جئتكم، وأخبرنا الله بما أجابوا به النذير في قوله: ﴿إِنَّا بِمَا أُرسِلتُم بِهِ كَٰفِرُونَ﴾(٢٤).

وقراءة الأمر ﴿قُلْ﴾ تحتمل أن تكون خطابًا للنبي صلى الله عليه وسلم فتنقطع بذلك مما قبلها(٢٥)، وهذا ما يجعل أول هذه الآية متصلاً بما سبق على قراءة الأمر ﴿قُلْ﴾، ومنقطعًا منه على المضي ﴿قَلَ﴾، وعليه يكون رأس الآية عند بعض العلماء وقفًا في قراءة الجمهور، ويمتنع في قراءة حفص وابن عامر. وعلى هذا يقول ابن غلبون مفسرًا وجه اختصاص الوقف بقراءة الجمهور: «لأنه استئناف أمر من الله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم بأن يقول لهم ذلك»(٢٦). فمن قرأ ﴿قَلَ﴾ بالمضي لم يبتدئ به؛ لأنه مسند إلى النذير فلا يقطع منه. وأما من قرأ ﴿قُلْ﴾ بالأمر فإنه يبتدئ به؛ لأنه استئناف أمر من الله تعالى لمحمدٍ صلى الله عليه وسلم بأن يقول لهم ذلك(٢٧).

(٢٤) ينظر:(القيسي ، ٢٠١١م ،ص٥٨٦-٥٨٧).
(٢٥) ينظر:(ابن زنجلة، ١٤١٨ه، ص٦٤٨-٦٤٩)،(المهدوي،١٤٢٧ه ،ص٦٩٦)،ابن عطية،١٤٢٨ه، (٥٤١/٧).
(٢٦) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م،ص٥٤٥)،(الداني،١٤٠٤ه،ص٥٠٦).
(٢٧) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م،ص٥٤٥).

ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ قرأه أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف «ألَّا»؛ وإن وقف عليه وقف «ألا يا» ويبتدئ بالفعل «اسجدوا» على الأمر مبني عند البصريين في هذه القراءة[٢٨].

وقرأ الباقون «ألَّا» بالتشديد[٢٩]، جعلوا الياء في «يسجدوا» للاستقبال، متصلة بالفعل فهو فعل مضارع معرب. وحجة من شدد «ألَّا» أن أصله عنده «أن لا» فأدغم النون في اللام فـ «أن» هي الناصبة للفعل «يسجدوا» فهو معرب في هذه القراءة، ومبني في القراءة الأولى. وحجة من خفف «ألَّا» أنه جعلها استفتاحًا للكلام، فالوقف على ما قبل «ألا» في هذه القراءة حسن، وجعل ما بعد «ألا» منادى قد حذف وبقيت «يا» تدل عليه، وذلك جائز في لغة العرب، وقد جاء ذلك في أشعارها وكلامها، يكتفون بياء عن الاسم المنادى، أو يحذفونه لدلالة الكلام و«يا» عليه، يقولون: ألا يا انزلوا، ألا يا ادخلوا، يريدون: ألا يا هؤلاء انزلوا، ألا يا هؤلاء ادخلوا، كذلك الآية تقديرها: ألا يا هؤلاء اسجدوا[٣٠]، فذلك قال ابن غلبون رحمه الله إذا وقف يقف على «يا» ويبتدئ: اسجدوا، في هذه القراءة. ولا يتعمد الوقوف عليه[٣١]. وإنما حذفت ألف «يا» من اللفظ لسكونها وسكون السين بعدها، فصارت الياء في اللفظ متصلة بالسين كياء الاستقبال، وعلى ذلك أنشدوا:

فقالت ألا يا سمع نعظك بخطة *	فقلت سميعًا فأنطقي وأصيبي[١]

يريد: ألا يا هذا اسمع.

(٢٨) ينظر: (أبو حيان، ١٤١٣ه، ٩٨/٧).
(٢٩) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٣٣٧)،(شرف، ٢٠١٢م، ص٣٧٩).
(٣٠) ينظر: (القيسي، ١٣٩٤م، ص٥٠٢).
(٣١) ينظر:(ابن غلبون ٢٠٠١م، ص٤٧٤).

رابعًا: عطف الفعل على الفعل واستئنافه حسب القراءة

يجوز في اللغة عطف الفعل على الفعل وحده من غير مرفوعه، وكذا يجوز عطفه مع مرفوعه، ويسمى عطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومن الأول نحو: إذا تعرض وتصدى المرء لكشف معايب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأعمالهم. فالفعل «تصدى» معطوف وحده على الفعل «تعرض»، وهذا من عطف المفردات، كما يشترط لعطف الفعل على الفعل أمران:

أولهما: اتحادهما في الزمن؛ بأن يكون زمنهما معًا ماضيًا، أو حالًّا، أو مستقبلًا؛ سواء أكانا متحدين في النوع «أي: ماضيين، أو مضارعين» أم مختلفين: فلا يمنه عطف أحدهما على الآخر إذا تخالفا في النوع، طالما اتحدا زمانًا.

فمثال اتحادهما زمانًا ونوعًا، قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤتِكُم أُجُورَكُم﴾ [محمد: ٣٦].

ومثال اتحادهما زمانًا مع اختلافهما نوعًا: عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى: ﴿يَقدُمُ قَومَهُ يَومَ ٱلقِيٰمَةِ فَأَورَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، فالفعل «أورد» ماضي معطوف بالفاء، على الفعل المضارع «يقدم» وهما مختلفان نوعًا، لكنهما متحدان زمانًا؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل يوم القيامة.

ثانيهما: اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب – من حركةٍ أو سكونٍ أو غيرها– ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات؛ فإذا كان «المعطوف عليه» مضارعًا مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجزومًا، وجب أن يكون المضارع «المعطوف» كذلك، وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه في النفي والإثبات.

فمثال المرفوعين: يفيض فيغدق نهرنا الخير على الوادي، ومثال المنصوبين: لن يفيض النهر فيغرق الساحل، ومثال المجزومين: لم يفض نهرنا فيغرق ساحله(٣٢).

وأما واو الاستئناف، فهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في الإعراب. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُم وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]، وهذه الواو تدخل على الجمل لا على المفردات، وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها. ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢](٣٣).

وخلاصة ذلك أن الواو الاستئنافية تدخل على الجملة الفعلية؛ لاستئناف معنى جديد، ولكن ما بعد الواو الاستئناف منقطع من الناحية الإعرابية عما قبله، أما واو العطف، فتدخل على المفردات والجمل لتعطف ما بعدها على ما قبلها وتشركه في الإعراب والمعنى، والله أعلم.

ومن أنواع الخلاف بين القراءات أن تأتي قراءة بواو أو فاء عاطفة تسبق الفعل، وتأتي قراءة أخرى بنفس الحرف، لكنه جاء للاستئناف وليس للعطف، وتجيء بعض القراءات بإثبات الواو في قراءة وحذفها في قراءةٍ أخرى.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

قرأ ابن عامر بالنصب، ومثله في آل عمران: ﴿كُن فَيَكُونُ ٤٧ وَيُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٧، ٤٨]، وفي النحل: ﴿فَيَكُونُ ٤٠ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾

(٣٢) ينظر: (حسن، ب.د ٣/٦٢٠).
(٣٣) (ينظر (الأنصاري، ١٩٦٤م، ٢/٥١١).

[النحل: ٤٠، ٤١]، وفي مريم: ﴿فَيَكُونُ ٣٥ وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [مريم: ٣٥، ٣٦]، وفي ياسين ﴿فَيَكُونُ ٨٢ فَسُبۡحَٰنَ﴾ [ياسين: ٨٢، ٨٣]، وفي سورة غافر ﴿فَيَكُونُ ٦٨ أَلَمۡ تَرَ﴾ [غافر: ٦٨، ٦٩]، ووافقه الكسائي على النصب في النحل وياسين، وقرأ ذلك كله الباقون بالرفع(٣٤).

وأما وجه النصب فمشكل وضعيف؛ وذلك أنه جعله جوابًا بالفاء للفظ «كن» إذا كان لفظه لفظ الأمر(٣٥)، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف؛ لأن «كن» ليس بأمر، إنما معناه الخبر، إذ لا يوجد مأمور، يكون «كن» أمرًا له.

والمعنى: فإنما يقول له: كن فيكون فهو يكون، ويدل على أن «فيكون» ليس بجواب لـ «كن» أن الجواب بالفاء، مضارع به الشرط، وإلى معناه يؤول في التقدير، فإذا قلت: اذهب فأكرمك، فمعناه: إن تذهب فأكرمك، ولا يجوز أن تقول: اذهب فتذهب؛ لأن المعنى يصير: إن تذهب تذهب، وهذا لا معنى له، وكذلك «كن فيكون» يؤول معناه إذا جعلت «فيكون» جوابًا أن تقول له: أن يكون فيكون، ولا معنى لهذا؛ لأن قد اتفق فيه الفاعلان؛ لأن الضمير الذي في «كن» وفي «يكون» الشيء، ولو اختلفا لجاز كقولك: اخرج فأحسن إليك؛ أي: إن تخرج أحسنت إليك، ولو قلت: قم فتقوم، لم يحسن، إذ لا فائدة فيه؛ لأن الفاعلين واحد، ويصير التقدير: إن تقم تقم، فالنصب في هذا على الجواب بعيد في المعنى(٣٦).

ووجه قراءة من رفع «فيكون» في ذلك أنه جعل «فيكون» منقطعًا مما قبله مستأنفًا، لما امتنع أن يكون جوابًا في المعنى، ورفعه على الابتداء، فتقديره: فهو يكون، وهو وجه الكلام، وعليه جماعة القراء، وبه يتم المعنى(٣٧).

(٣٤) ينظر: (ابن الجزري، ٢٠١٣م،ص١٣٨)،(شرف،٢٠١٢م، ص١٨١).
(٣٥) ينظر: (أبوحيان،١٤١٣ه،٣٦٦/١).
(٣٦) ينظر: (الرازي،١٩٨١م، ٤٥٤/١).
(٣٧) ينظر: (البنا، ١٤٠٧ه، ص١٤٦)، (القيسي،١٣٩٤ه، ص١٦٨).

فأما اختصاص الكسائي في النصب في النحل وياسين فهو حسن قوي؛ لأن فيه «أن يقول» فعطف «فيكون» على «يقول»، ثم ينصب «فيكون» على الجواب، إنما نصبه على العطف على «تقول»، وكذلك آخر ياسين فيه «أن يقول» فعطف على «يقول» وهو حسن، لكن الرفع عليه جماعة القراء، وهو على الاستئناف والقطع والابتداء[٣٨]. وعلى هذا يكون الوقف متعلقًا بمعنى الفاء في قراءة الرفع؛ لأن الفاء مترددة بين العطف والاستئناف كما ذكر ذلك الأئمة[٣٩]، فمن جعل الفاء عاطفة امتنع له الوقف عند قوله تعالى: ﴿كُن﴾.ومن جعلها استئنافية وقف، وهذا الخلاف بين الأئمة يوضح أن إفادة الفاء للتعقيب ليست على إطلاقها، فهي تجيء للاستئناف أيضًا، كما في توجيه قراءة الرفع، فقد ذكرنا أنها محمولة على الخبر لمبتدأ محذوف تقدير: فهو يكون[٤٠].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٧١].

والقراء مختلفون في قراءة «ويكفر» على أوجه.

قرأ ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالياء مع رفع الراء ابن عامر وحفص.وقرأ ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بالنون مع رفع الراء ابن كثير وشعبة وأبو عمر ويعقوب.وقرأ ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ بالنون مع جزم الراء نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف[٤١].

وحجة من قرأه بالياء أن بعده ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ ولم يقل «ونحن» فأتى بلفظ الغائب في «يكفر» لما بعده من لفظ الغائب. ويجوز أن يكون ردَّه على الإعطاء في قوله: ﴿وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ﴾ فالمعنى: ويكفر الإعطاء من سيئاتكم، والقول الأول معناه: ويكفر الله من سيئاتكم[٤٢].

(٣٨) ينظر: (أبوحيان ١٤١٣ه، ٦٨/١)،(القيسي،١٣٩٤ه، ص١٦٨).
(٣٩) ينظر:(ابن الأنباري،١٣٩١ه ٥٢٩/١-٥٣٠)،(النحاس،١٣٩٨ه، ص١٦٠).
(٤٠) ينظر: (القيسي، ١٣٩٤ه، ص١٦٨)، (الأنصاري،١٩٦٤م، ٥١١/٢).
(٤١) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م،ص١٨٠)، (شرف،٢٠١٢م،ص٤٦).
(٤٢) ينظر: (ابن الجزري ،١٤٠٤ه، ص٨٤).

وحجة من قرأه بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله تعالى عن نفسه؛ لأنه هو المكفر للسيئات، وحسن أن يأتي على لفظ المخبر للتفخيم والتعظيم، وحسن أن يأتي المفرد بعد لفظ الجمع في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ﴾ كما قال تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]، ثم قال: ﴿وَءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ فهذا أتى بلفظ التوحيد، ثم جمع بعد ذلك، وذلك أتى بلفظ الجمع، ثم وحده بعد ذلك، وهذا كله شائع حسن، وهو كثير في القرآن الكريم(٤٣).

وأما من جزم فحجته أنه عطف على موضع الفاء، في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾؛ لأن موضع ذلك جزم، إذ هو جواب الشرط، وله نظائر حملت على الموضع، وذلك حسن(٤٤).

وحجة من رفع الفعل أنه قطعه مما قبله، وجعله خبر ابتداء محذوف، فالمعنى: ونحن نكفر عنكم، وفي قراءة من قرأ بالنون، ومن قرأ بالياء فالتقدير: والله يكفر عنكم(٤٥).

وقد أدى هذا الاختلاف إلى تغير محل الوقف بحسب القراءة، فمن قرأ ﴿وَنُكَفِّرۡ﴾ بالنون والجزم كان الوقف له على ﴿مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾؛ لأن كلمة ﴿وَنُكَفِّرۡ﴾ معطوفة على موضع الفاء، والوقف قبلها يترتب عليه فصل المعطوف عن المعطوف عليه، وكذا لا يبتدئ بقوله: ﴿وَنُكَفِّرۡ﴾؛ لأن معطوف على موضع الفاء من قوله: ﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ فهو متعلق به(٤٦).

وأما من قرأ ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ أو ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ بالرفع فله وجهان:

أحدهما: أن يجعل الواو في قوله: ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ واو عطف للاشتراك، فعلى هذا لا يبتدئ به؛ لأنه متعلق بما قبله من المبتدأ والخبر في قوله: ﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ عطفًا عليه، بتقدير: ونحن نكفر عنكم.

(٤٣) ينظر: (القيسي١٣٩٤ه،ص٢١٠).
(٤٤) ينظر: (البنا،١٤٠٧ه، ص١٦٥).
(٤٥) ينظر: (القيسي،١٣٩٤ه، ص٢١٠).
(٤٦) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٢٧٧).

والآخر: أن لا يجعل الواو عطفًا للاشتراك، بل يجعلها لعطف جملة على جملة، فعلى هذا يجوز له أن يبتدئ به؛ لأنه مستأنف ومنقطع مما قبله(٤٧).

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَد أَوحَينَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَن أَسرِ بِعِبَادِي فَٱضرِب لَهُم طَرِيقا فِي ٱلبَحرِ يَبَسا لَّا تَخَٰفُ دَرَكا وَلَا تَخشَىٰ﴾ [طه: ٧٧].

فاختلاف القراء فيه متعلق بقراءة قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾، حيث قرأه جميع القراء بلا النافية وفعل مرفوع إلا حمزة، فقد قرأ بلام النهي وجزم الفعل ﴿لَّا تَخَفْ﴾(٤٨).

وهذا الاختلاف في قراءة الفعل تغيرت به الواو، فصارت عاطفة في قراءة، ومستأنفة في قراءة أخرى كما بين ذلك ابن غلبون بقوله: «فعلى قراءة حمزة لا يجوز أن يبتدئ به؛ لأنه جواب الأمر الذي هو قوله: ﴿فَٱضرِب﴾، والتقدير: إن تضرب لهم طريقًا في البحر لا تخفْ دركًا من خلفك، وأنت لا تخشى غرقًا بين يديك، فلذلك هو متعلق بـ﴿فَٱضرِب﴾ فلا يقطع منه.

وأما على قراءة الباقين فله تقديران:

أحدهما: أن يُجعل حالًا من فاعل ﴿فَٱضرِب﴾، والتقدير: فاضرب لهم طريقًا في البحر غير خائف ولا خاش. فعلى هذا لا يجوز الابتداء به؛ لأنه متعلق به ﴿فَٱضرِب﴾ من حيث كان واقعًا فيه.

والآخر: أن يقطع من قوله: ﴿فَٱضرِب﴾، وتقديره: أنت لا تخاف. فعلى هذا يجوز الابتداء به؛ لأنه استئناف خبر»(٤٩).

(٤٧) ينظر: ابن غلبون (ص٢٧٧، ٢٧٨)،(النحاس،١٣٩٨ه، ص٢٠٠-٢٠٢)،الداني ، ١٤٠٤ه، (ص١٩١).
(٤٨) ينظر: ابن الجزري،٢٠١٣م،ص٣٨٢)،(شرف،٢٠١٢م، ص٣١٧).
(٤٩) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٤٣٣).

أما حذف الواو وإثباتها. فمثاله قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَىٰ مَغفِرَة مِّن رَّبِّكُم وَجَنَّةٍ عَرضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلأَرضُ أُعِدَّت لِلمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. فقد اختلف القراء في الفعل الأول من هذه الآية، فمنهم من قرأ بإثبات الواو، ومنهم من حذفها؛ فقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر بلا واو ﴿سَارِعُواْ إِلَىٰ مَغفِرَةٍ﴾، وقرأ الباقون بالواو ﴿وَسَارِعُواْ إِلَىٰ مَغفِرَةٍ﴾(٥٠).

فمن أثبت الواو أول الآية فهو يعطف الفعل على الأوامر السابقة لهذا الأمر.ومن يحذف الواو فهو يستأنف أمرًا جديدًا منفصلاً عما سبق في أحد أوجه توجيه هذه القراءة(٥١). والوقف المتعلق بحذف الواو وإثباتها بين القراءات هو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُم تُرحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]. فأول الآية التالية: ﴿وَسَارِعُواْ﴾ سيكون متصلاً بما قبله على قراءة من أثبت الواو، وسيكون منقطعًا منه على قراءة حذف الواو، وهذا ما جعل أئمة الوقف ينصُّون على أنَّ الوقف عند من يحذف الواو أتم منه عند من يثبتها(٥٢)، إلا أن ابن غلبون لم ينص على ذلك في التذكرة.

(٥٠) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م، ص١٩٤).
(٥١) ينظر: (المهدوي،١٤٢٧ه ، ص٤٢١)،(القيسي،١٣٩٤ه،ص٣٥٦)،(ابن عطية،١٤٢٨ه/٢/٣٥٣).
(٥٢)ينظر:(الداني ،١٤٠٤ه،ص٢٠٩)،(الهمذاني،١٤١١ه، ١/١٨٠)،(العماني،١٤٢٣ه، ١/٥٠٦).

المبحث الثاني: الخلاف المتعلق بالأسماء والحروف

أولًا: اختلاف إعراب الأسماء حسب كل قراءة:

إن اختلاف القراءات أحيانًا لا يلزم منه تغير بنية الكلمة بالزيادة أو النقص، أو وضع حرف مكان آخر، بل يقتصر وجه الخلاف على الحركة الإعرابية آخر الاسم، ومن أجل ذلك اتفق علماء القراءات على أن كل قراءة وافقت وجهًا من وجوع العربية، ووافقت خط المصحف أي مصحف عثمان رضي الله عنه، وصح سند راويها؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها، وهذه هي شروط قبول القراءة(٥٣).

وعلى هذا فإن اختلاف القراء العشرة في حرفٍ من القرآن بسبب اختلاف وجه الإعراب كثير في القرآن، وبناء على ذلك ارتبط الوقف والابتداء في الآيات عند كل قارئ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢].

ولقد اختلف القراء في هذه الآية على ثلاث قراءات:

[١] ﴿وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۭ﴾ برفع الأسماء الأربعة، وهذه قراءة ابن عامر.

[٢] ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۭ﴾ بنصب الاسمين الأولين ورفع الآخرين، وهذه قراءة حفص عن عاصم.

[٣] ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ بنصب الأسماء الأربعة ومنه كسر التاء في ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ وهذه قراءة باقي القراء(٥٤).

(٥٣) ينظر:(السيوطي،١٤٠٧ه، ٢٤١/١)،(الزرقاني، ب.د، ٤٢٨/١).
(٥٤) ينظر:(ابن الجزري،٢٠١٣م، ٥٨٣/٢)،(ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٣٢٧).

فمن قرأ بالرفع في الأسماء الأربعة فهو على قطع الكلام عن قوله تعالى: ﴿ٱلَّيلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ وجعل ما بعده وهو قوله: ﴿وَٱلشَّمسُ﴾ مبتدأ، والخبر قوله: ﴿مُسَخَّرٰتٌ﴾.

ومن نصب الأسماء الأربعة فهو يعطفها على ما قبلها، ويجعل الكلَّ مفاعيل لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ﴾ إلا كلمة ﴿مُسَخَّرٰتٍ﴾ فتكون حالًا.

ومن نصب الاسمين الأوَّلين ﴿وَٱلشَّمسَ وَٱلقَمَرَ﴾ فهو يجعلهما معطوفين على ما سبق، وينقطع بعدها الكلام، ثم يستأنف بقوله: ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرٰتٌ﴾ على أنهما مبتدأ وخبر(٥٥).

وهذا التعدد الإعرابي في هذه القراءات الثلاث يثبت لاختلاف القراءات أثرًا في الوقف والابتداء ذكره ابن غلبون بقوله: فمن قرأ بالنصب في الكل لم يبتدئ بقوله: ﴿وَٱلشَّمسَ﴾ لأنه محمولٌ على ﴿ٱلَّيلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ في النصب داخل معه في التسخير فلا يقطع منه.

وكذا حفص لا يبتدئ بقوله: ﴿وَٱلشَّمسَ﴾ لأنه ينصبه، ولكن يبتدئ بقوله: ﴿وَٱلنُّجُومُ﴾ لأنه يرفعه على الابتداء والخبر. يقطعه من التسخير الأول اكتفاءً منه بالتسخير الثاني.

وأما ابن عامر فإنه يبتدئ بقوله: ﴿وَٱلشَّمسُ﴾ لأنه يرفعه بالابتداء، ثم يعطف عليه ما بعده من الأسماء، ويجعل خبره قوله تعالى: ﴿مُسَخَّرٰتٌ﴾ فقد قطعه من التسخير الأول للاستغناء عنه بقوله: ﴿مُسَخَّرٰتٌ﴾ كراهة التكرير فيه(٥٦).

ومما سبق يتبين لنا أن اختلاف القراءات الثلاث تبعًا لاختلاف الإعراب فيها قد أدى إلى اختلاف مواضع الوقف والابتداء إلى موضعين:

(٥٥) ينظر:(ابن غلبون،٢٠٠١م ،ص٣٣٧)، (ابن زنجلة، ١٤١٨هـ، ص٣٨٦)
(٥٦) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٣٢٧).

(١) ﴿ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ وقف في قراءة ابن عامر وحده؛ لأنه يرفع ما بعده على سبيل الاستئناف، وانقطاع الكلام مما قبله.

(٢) ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ وقف في قراءة حفص وحده؛ لأنه هو الذي يرفع ما بعده على سبيل الاستئناف ولانقطاع ما قبله.

وأما باقي القراء الذين ينصبون الكلمات الأربع فلا يقفون حتى يبلغوا قوله تعالى: ﴿بِأَمۡرِهِۦ﴾ حيث يتصل الكلام من أول الآية إلى هذه الكلمة.

ونظير ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الصافات:١٢٦].

فقد اختلف القراء في لفظ الجلالة من هذه الآية، فقرأ حفص، وحمزة، والكسائي، ويعقوب ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ بالنصب في لفظ الجلالة والاسمين بعده.

وقرأ الباقون بالرفع في الأسماء الثلاثة، ولا خلاف في قوله: ﴿ءَابَآئِكُمُ﴾ أنه بالجر(٥٧).

وهذا الخلاف في حركة الإعراب في هذه الآية يؤثر في محلِّ الوقف بحسب الحركة الإعرابية المقروء بها، ويجدر القول بأن من قرأ بالنصب فقراءته تحتمل وجهين:

[١] إنه جعل لفظ الجلالة بدلًا مما سبق في قوله تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، وجعل الاسم بعده ﴿رَبَّكُمۡ﴾ نعتًا، والاسم الثالث ﴿وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ معطوفًا عليه.

[٢] إنه نصب لفظ الجلالة على المدح.

(٥٧) ينظر:(ابن غلبون،٢٠٠١م ،ص٤٣٨)،(ابن الجزري،٢٠١٣م،ص٤٧٩).

أما من قرأ بالرفع فقد رفع لفظ الجلالة بالابتداء، وهو على ذلك مبتدأ وخبره قوله تعالى: ﴿رَبُّكُم﴾ وما بعده يكون معطوفًا عليه(٥٨).

وبناءً على ما سبق فإن تعدد الأعاريب في القراءتين والتوجيهات في قراءة النصب ترتب عليه أثر في حكم الوقف على رأس الآية السابقة ﴿وَتَذَرُونَ أَحسَنَ ٱلخَٰلِقِينَ﴾ وهذا يتجلى واضحًا في منع الوقف على رأس الآية لمن يقرأ بالنصب إن حمله على الإبدال، خلافًا لحمل قراءة النصب على المدح بتقدير: أعني الله ربكم. فعلى هذا يجوز الابتداء به؛ لأنه في موضع استئناف عامل، وقراءة الرفع يكون الوقف فيها على رأس الآية؛ لأن ما بعده مستأنف(٥٩).

ويتجلى اختلاف الوقف والابتداء تبعًا لاختلاف القراءة الناتجة عن اختلاف الحركات الإعرابية في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلأَرحَامَ﴾ [النساء: ١]. فقد قرأ حمزة ﴿وَٱلأَرحَامِ﴾ بالجر، ونصبها باقي القراءة(٦٠).فمن نصبها لم يبتدئ بها؛ لأنها معطوفة على لفظ الجلالة من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فهي متعلقة به.

ومن جرها فعلى مخرجين للقراءة:

الأول: على القسم كقوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ١ وَكِتَٰبٍ مَّسطُورٍ﴾ [الطور: ١-٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيتُونِ﴾ [التين: ١]، ونحو ذلك كثير مما أقسم الله تعالى به من المخلوقات. وعلى ذلك يجوز أن يبتدئ بها؛ لأنه القسم موضع استئناف(٦١).

(٥٨) ينظر: (الطبري،١٣٨٨ه،٢٣/٩٤)، (والقيسي،١٣٩٤ه،٢/٢٢٨-٢٢٩).
(٥٩) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٤٣٨)،(النحاس،١٣٩٨ه، ص٦٠٦)،(الداني،١٤٠٤ه، ص٤٧٩).
(٦٠) ينظر: (شرف٢٠١٢م، ص٧٧).
(٦١) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٢٣٣).

والثاني: العطف على الهاء في (به)، وهو قليل في الاستعمال، بعيد في القياس؛ لأن المضمر في (به) عوض من التنوين؛ ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع بعد حرف العطف، ولأن المعطوف، والمعطوف عليه شريكان يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر.

فكما لا يجوز: واتقوا الله الذي تساءلون بالأرحام، فكذلك لا يحسن: تساءلون به والأرحام، فإن أعدت الخافض فحسن[٦٢]. فعلى ذلك لا يجوز أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿وَٱلأَرحَامَ﴾ لأنها معطوفة على الضمير في (به) والمعنى: اتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، فلا وقف لهم عند قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ والله أعلم[٦٣].

ثانيًا: تعدد معاني الحرف حسب كل قراءة:

إن من دلائل ثراء وسعة هذا اللسان العربي الذي نزل به القرآن مجيء الحرف الواحد محمولًا على عدة معانٍ صحيحة في ذاتها، ولا تتناقض في مجموعها، وقد كان ضمن أنواع اختلاف القراءات هذا التعدد لمعاني الحرف الواحد.

وجاء بذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلأَرحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبا﴾ [النساء: ١]. وقد سبق توضيحه في (أولًا) من هذا المبحث.

ونظير ذلك في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُر كَيفَ كَانَ عُقبَةُ مَكرِهِم أَنَّا دَمَّرنَٰهُم وَقَومَهُم أَجمَعِينَ﴾ [النمل: ٥١].

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿أَنَّا دَمَّرنَٰهُم﴾؛ فقرأ يعقوب والكوفيون وهم: عاصم وحمزة والكسائي بفتح الهمزة (أنا)، وقرأ الباقون من القراء بكسرها: ﴿إِنَّا دَمَّرنَٰهُم﴾[٦٤].

(٦٢) ينظر: (القيسي،١٣٩٤ه،ص ٢٥٥).
(٦٣) ينظر: (الداني،١٤٠٤ه، ص٢١٥)،(السجاوندي،١٤٢٢ه، ص١٦٨).
(٦٤) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٤٢٦)،(شرف،٢٠١٢م، ص٣٨١)

فمن كسر الهمزة فقراءته محمولة على الاستئناف والانقطاع مما قبلها، وتصير ﴿كَانَ﴾ في هذه القراءة بمعنى وقع تامة، لا تحتاج إلى خبر، وجعل ﴿كَيفَ﴾ في موضع الحال، فتم الكلام على ﴿مَكرِهِم﴾ ثم ابتدأ بـ﴿إِنَّا﴾ مستأنفًا فكسرها، والتقدير: فانظر يا محمد على أي حال وقع عاقبة أمره، ثم استأنف مفسرًا للعاقبة بالتدمير، بكسر ﴿إِنَّ﴾ لأنها مستأنفة(٦٥).

وحجة من فتح همزة ﴿أَنَّا﴾ أنه جعل ﴿أَنَّا﴾ بدلًا من العاقبة، فموضعها رفع، و﴿كَانَ﴾ بمعنى وقع، و﴿كَيفَ﴾ في موضع الحال كالأول، وإن شئت جعلت ﴿كَانَ﴾ في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره هو أنا دمرناهم. وإن شئت جعلت كان ناقصة، وتحتاج إلى خبر، فتكون (العاقبة) اسمها (أنا دمرناهم) هو الخبر، تقديره: فانظر كيف كان عاقبة أمر مكرهم تدميرنا إياهم(٦٦).

أثر القراءة في الوقف:

وبحسب اختلاف معنى الحرف في القراءة يتعدد محل الوقف في الآية، فمن كسر الهمزة وقف عند قوله تعالى: ﴿فَٱنظُر كَيفَ كَانَ عُقبَةُ مَكرِهِم﴾ باعتباره كلامًا تامًا انقطع مما يليه. وأما من فتح الهمزة فليس قوله تعالى: ﴿فَٱنظُر كَيفَ كَانَ عُقبَةُ مَكرِهِم﴾ وقفًا في حقه؛ لأن جميع التقديرات التي حملت عليها هذه القراءة كما وضحت سابقًا لا تخلو من صلةٍ وتعلق بما سبق يمتنع معه الفصل بالوقف. وبذلك قال ابن الأنباري في الإيضاح(٦٧)، والنحاس في القطع والائتناف(٦٨)، والداني في المكتفى(٦٩)،

(٦٥) ينظر: (البنا،١٤٠٧ه، ص٣٣٨).
(٦٦) ينظر:(الصفاقسي، ١٤١٩هـ، ص٣١٢).
(٦٧) ينظر: ابن الأنباري،١٣٩١ه، ٢/٨١٨-٨١٩).
(٦٨) ينظر: (النحاس، ١٣٩٨ه، ص٥٣٧).
(٦٩) ينظر: (الداني،١٤٠٤ه، ص٤٣٠).

والسجاوندي في الوقف والابتداء[٧٠]، والهمذاني في الهادي[٧١]، والعماني في المرشد[٧٢].

وقد وافقهم ابن غلبون في التذكرة، وزاد عليهم بعض التفصيل؛ فزاد في قراءة الكسر وجهًا يمتنع فيه الوقف، وزاد في قراءة الفتح وجهًا يجوز فيه الوقف.

فأما الوجه الذي يمتنع فيه الوقف لمن كسر فهو: حمل القراءة على تقدير أنها تفسير لما سبق من قوله تعالى: ﴿فَٱنظُر كَيفَ كَانَ عُقبَةُ مَكرِهِم﴾ فكره ابن غلبون الوقف في هذا الوجه؛ لما يترتب عليه من الفصل بين أمرين تعلقًا ببعضهما تعلق الصفة بالموصوف، وأما الوجه الذي أجاز فيه الوقف في قراءة الفتح، فهو حملها على أنها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي أنا دمرناهم وقومهم)، قال: (لأنها في موضع استئناف)[٧٣].

ثالثًا: إبدال حرف مكان حرف حسب القراءة:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥]. اختلف القراء في كلمة ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ فقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر بالفاء ﴿فَلَا يَخَافُ﴾، وقرأها الباقون بالواو[٧٤] ﴿وَلَا يَخَافُ﴾.

فمن قرأ بالواو كره له الابتداء بها؛ لأن الكلام متعلق بما قبله، وذلك أن الواو في موضع الحال على أحد تقديرين:

(٧٠) ينظر: (السجاوندي،١٤٢٢ه، ص٣١٨).
(٧١) ينظر: (الهمذاني،١٤١١ه، ٢/ ٧٥٥).
(٧٢) ينظر: (العماني،١٤٢٣ه، ٢/٤٩٧).
(٧٣) ينظر:(ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٣٩٨).
(٧٤) ينظر: ابن الجزري٢٠١٣ه، ص٦٠٤).

أحدهما: أن يكون من الله تعالى، المعنى: وسواها غير خائف أن يتعقب عليه في ذلك.

والآخر: أن يكون الحال من (الأشقى)، المعنى: إذ انبعث أشقاها غير خائف العاقبة على ذلك. أي: في هذه الحال. وأما من قرأ بالفاء، فإنه يستأنف فيقول: فلا يخاف عقباها. أي: فلا يخاف الله تبعة ما نزل بهم من العذاب(٧٥). فمن تأمل هذا الخلاف القائم ظهر له أن إبدال الواو بالفاء أو العكس كان سببًا في منع الوقف على رأس الآية أو جوازه، وإن كان بعض أهل العلم يرى تساوي الحرفين من حيث الدلالة، فيمنع الوقف إطلاقًا من غير ضرورة، لكن الفرق بين الحرفين في المعنى أوسع من ذلك، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿يُفَصِّلُ ٱلأيٰتِ لِقَوم يَعلَمُونَ﴾ [يونس: ٥].

اختلف القراء في كلمة ﴿يُفَصِّلُ﴾؛ فقرأه ابن كثير وأبو عمر ويعقوب وحفص بالياء، وقرأه الباقون بالنون بدل الياء ﴿نُفَصِّلُ﴾(٧٦). فمن قرأ بالنون فإن الضمائر في الآية تتبدل على سبيل الالتفات من الغيبة عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذٰلِكَ إِلَّا بِٱلحَقِّ﴾ إلى الخطاب في قوله: ﴿نُفَصِّلُ﴾؛ ولذلك كان له أن يقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِٱلحَقِّ﴾ ثم يستأنف ﴿نُفَصِّلُ ٱلأيٰتِ﴾، خلافًا لمن كانت قراءته بياء الغيبة، فالكلام بالنسبة إليه متصل، والضمائر متحدة في معنى الغيبة، فلا يقف قبل رأي الآية: ﴿يَعلَمُونَ﴾، وهذا قول ابن غلبون(٧٧)، وابن الأنباري(٧٨)، والنحاس(٧٩)، الداني(٨٠)، والهمذاني(٨١)، والسجاوندي(٨٢).

(٧٥) ينظر: (ابن غلبون ٢٠٠١ه، ص٥٤٦).
(٧٦) ينظر: ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٢٨٨)، (شرف،٢٠١٢م، ص٢٠٨)
(٧٧) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٢٩٣).
(٧٨) ينظر: (ابن الأنباري،١٣٩١ه، ٢/٧٠٣-٧٠٤).
(٧٩) ينظر:(النحاس،١٣٩٨ه، ص٣٧٣).
(٨٠) ينظر: (الداني،١٤٠٤ه، ص٣٠٣-٣٠٤).
(٨١) ينظر: (الهمذاني،١٤١١ه، ٢/٤٣٩).
(٨٢) ينظر: (السجاوندي،١٤٢٢ه، ص٢٢٨).

أما العمانيُّ(٨٣)، والجعبري(٨٤) فيريان الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ على القراءتين كلتيهما، ولكنهما يفضلانه في قراءة النون على القراءة الأخرى، وهو عندهما أولى.

ومما سبق يتبين أن أقوال العلماء في الآية لم تتجاوز قولين:

اختصاص الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ بمن يقرأ ﴿نُفَصِّلُ﴾ بالنون.

٢ – جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ على القراءتين مع تفضيله في قراءة من يقرأ بالنون.

والذي يترجح من ذلك – والله أعلم – هو: القول بأن من قرأ بالنون فله – وحده – أن يقف عند قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ دون من يقرأ بالياء.

ويتجلى اختلاف الوقف والابتداء بإبدال حرف مكان حرف في القراءة في قوله تعالى أيضًا: ﴿وَلَنَجۡزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ [النمل: ٩٦].

اختلف القراء في قوله: ﴿وَلَنَجۡزِيَنَّ﴾ فابن كثير يقرأ بالياء، والباقون يقرؤون بالنون(٨٥).

انفرد ابن غلبون عن غيره من العلماء بتقدير: إن من قرأ بالياء لا يبتدئ بالفعل ﴿وَلَيَجۡزِيَنَّ﴾؛ لكي لا يفصل بابتدائه ما اتصل به من قبل، وهو الخبر عن الله تعالى في قوله سبحانه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، ومن قرأ بالنون فله أن يبتدئ بالفعل ﴿وَلَنَجۡزِيَنَّ﴾؛ لأنه في محل استئناف وانقطاع مما سبق(٨٦).

(٨٣) ينظر: العماني،١٤٢٣هـ،٢/٢١٠).
(٨٤) ينظر:الجعبري١٤٢٧هـ، ص٢٥٨).
(٨٥) ينظر: (ابن الجزري، ٢٠١٣م، ص٣٤٤)، (شرف،٢٠١٢م، ص٢٧٨).
(٨٦) ينظر: (ابن غلبون ٢٠٠١م، ص٣٣٠–٣٣١).

المبحث الثالث: الخلاف المتعلق بالجمل والأساليب

إن هذا المبحث المتعلق بالجمل لا يراد به مطلق الجملة التي لا يشترط النحاة واللغويون فيها الإفادة ما دامت أنها تامة الأركان(٨٧)، لكن الهدف من هذا القسم هو الجمل المفيدة التي لا يتأدى فيها غرض الإخبار بمجرد ذكر الأركان الأساسية من فعلٍ واسم، أو اسمين متتاليين كما هو الحد الأدنى للجملة التي لا تشترط فيها الإفادة(٨٨)، بل إن الجمل المقصودة في هذا المبحث تزيد على هذه الأركان في وظيفتها الإخبارية بمعانٍ أخرى مقصودة تؤدي دلالات زائدة.

وهذا النوع من الجمل موجود في اختلاف القراءات التي تؤدي إلى تعدد مواطن الوقف والابتداء بحسب هذه الجمل.

أولًا: العطف والاستئناف:

في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسجِدا ضِرَارا وَكُفرا وَتَفرِيقَا بَينَ ٱلمُؤمِنِينَ وَإِرصَادا لِّمَن حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبلُ وَلَيَحلِفُنَّ إِن أَرَدنَا إِلَّا ٱلحُسنَىٰ وَٱللَّهُ يَشهَدُ إِنَّهُم لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

فقد اختلف القراء في إثبات الواو أول الآية؛ حيث أثبتها الجميع إلا نافعًا وأبا جعفر وابن عامر. فقد حذفت من مصاحفهم وقرؤوها ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسجِدا ضِرَارا﴾ بالواو(٨٩). فمن أثبت الواو فهي عند للعطف على قوله تعالى: ﴿وَمِنهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، والمعنى: ومنهم الذين يؤذون النبي، ومنهم الذين اتخذوا مسجدًا ضرارًا، وقيل: الواو للاستئناف(٩٠)، وأما من حذفها فهي على أن جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسجِدا ضِرَارا﴾ مبتدأ واختلف في خبره هل هو محذوف أو مثبت. وهذا

(٨٧) ينظر: القوجوي، ١٩٥٥م، ص١٢-١٧).
(٨٨) ينظر:(عبد الكريم، ١٤٠١هـ، ص٦).
(٨٩) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٢٨٥).
(٩٠) ينظر:(الكسائي،١٩٩٨م، ص١٥٧).

الخلاف في القراءات سيجعل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٦] متصلاً بما بعده على قراءة حيث يعطف عليه، ومنقطعًا منه في أخرى؛ لأن المبتدأ له الصدارة، ولا يسبقه شيء. وبذلك تختلف مرتبة الوقف من حيث التمام بحسب هذا الاستغناء والافتقار حيث جعل أبو جعفر الوقف في قراءة حذف الواو أتم منه في غيرها(٩١).

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَيَغفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد قرأ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب برفع الراء والباء وجزمها الباقون(٩٢).

اختلف القراء في هذه الآية على وجهين:

رفع الراء والباء من المفعلين ﴿فَيَغفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ على سبيل الاستئناف، والتقدير: فهو يغفرُ ويعذبُ. وجزم الراء والباء في الفعلين ﴿فَيَغفِرْ﴾ و﴿وَيُعَذِّبْ﴾ على سبيل العطف على الفعل المجزوم ﴿يُحَاسِبكُم﴾(٩٣). وهذا الاختلاف في عطف الجملة أو استئنافها تغير معه محل الوقف في الآية؛ لذا فإن ابن غلبون، وأبو جعفر النحاس ذكرا أن الوقف التام يكون على ﴿يُحَاسِبكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾؛ وهذا لأن قراءته محمولة على استئناف الكلام وانقطاعه مما قبله، ثم أعقب النحاس هذا بمنعه الوقف على ﴿يُحَاسِبكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ لمن يقرأ بالجزم؛ لأنه معطوف(٩٤).

وإلى نفس هذا التفريق بين القراءتين ذهب الداني، والهمذاني، والسجاوندي، ووافقهم العماني غير أنه زاد بأن الأحب إليه وصل الكلام على القراءتين؛ لأن قراءة الرفع لا تخلو من تعلق بما قبلها(٩٥).

(٩١) ينظر: (النحاس،١٣٩٨ه، ص٣٦٧).
(٩٢) ينظر: (ابن الجزري، ٢٠١٣م، ص١٨٢).
(٩٣) ينظر:(المهدوي،١٤٢٧هـ، ص٤٠١).
(٩٤) ينظر: (النحاس،١٣٩٨ه، ص٢٠٧).
(٩٥) ينظر: ال عماني،١٤٢٣ه،١/٣٩٧).

وعدَّه الجعبري تامًّا على القراءتين، ثم قال: (ووقف الرافع، ووصل الجازم أحسن)[٩٦].

ولا يوجد في أقوال العلماء في هذه الآية ما يستلزم الترجيح؛ لاتفاق الجميع على أن من جزم الفعلين فهو يعطفهما على ﴿يُحَاسِبكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ ومن ثم لا يقف على هذه الجملة، بل تتصل قراءته حتى يبلغ ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾.

واتفقوا كذلك على أن من قرأ برفع الفعلين فله الوقف على ﴿يُحَاسِبكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾.

ولكن الجعبري حكم على الوقف في القراءتين بأنه تام، وإن فضله في قراءة الرفع على قراءة الجزم؛ وهذا يعود لاصطلاحاته في تسميه الوقف؛ إذ التام عند هو ما يتعلق بسابقه تعلق التبع[٩٧]، وهذا لا يتفق وما ذهب إليه العلماء من منع المعطوف عما عطف عليه، لكن الذي يظهر مما سبق أن قراءة الجزم لا يصح عليها الوقف؛ لما فيه من الفصل بين المعطوفات ﴿يُحَاسِبكُم﴾ و﴿فَيَغفِرْ﴾؛ ولذلك قال العماني: (ولا يصلح الوقف لمن جزم بحال)[٩٨]، وكذلك قال ابن غلبون: (فمن جزم لم يبتدئ بهن؛ لأنه حمل الكلام على قوله: ﴿يُحَاسِبكُم﴾ ولم يقطعه منه، فهو متصل به)[٩٩]. وإذا أخذ في الاعتبار عند تأمل هذا القول أن العطف بالفاء هو أكثر أنواع العطف اتصالًا بين أول الكلام وتاليه؛ لما فيه من دلالة التعقيب، وعلى إفادة الفاء التعقيب نص علماء اللغة[١٠٠]، وبعد ذلك لم يبق شك أن جعل الوقف تامًّا غير مستقيم، والله تعالى أعلم.

(٩٦) ينظر: (الجعبري،١٤٢٧ه، ص١٠٣).
(٩٧) ينظر: (الجعبري،١٤٢٧ه، ص٣٠)
(٩٨) ينظر: ال عماني،١٤٢٣ه،١/٣٩٧).
(٩٩) ينظر: ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٢١٤).
(١٠٠) ينظر: (المرادي١٤١٣ه، ص٦١)،(الأنصاري ،د.ت، ٢/٤٧٦).

ومن هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿... أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوءَا بِجَهَٰلَة ثُمَّ تَابَ مِن بَعدِهِ وَأَصلَحَ فَأَنَّهُ غَفُور رَّحِيم﴾ [الأنعام: ٥٤].

اختلف القراء في قراءة الهمزتين من: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ﴾ ﴿فَأَنَّهُ غَفُور رَّحِيم﴾ على أوجه:

[١] الفتح في الهمزتين، وهذا لا بن عامر وعاصم ويعقوب.

[٢] الفتح في الأولى والكسر في الثانية، وهو لنافع وأبي جعفر.

[٣] كسر الهمزتين جميعًا، وهو للباقين من القراء(١٠١).

فمن كسر الهمزتين معًا ﴿إِنَّهُ مَن عَمِلَ﴾ ﴿فَإِنَّهُ غَفُور رَّحِيم﴾ فقد تم الكلام له عند قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ﴾ واستأنف كلامًا جديدًا بد ذلك فكسر الهمزة الأولى لأجل الابتداء بها، وكسر الثانية إما لأنها مستأنفة أيضًا، أو لأنها معطوفًا على الأولى، أو على أنها جواب شرط اقترن بالفاء، وما كان بعد الفاء في جواب شرط فهو مستأنف(١٠٢)، وقيل: إن الكسر في الأولى يحمل على تفسير مقول القول، والتقدير: قال ربكم إنه من عمل منكم سوءًا.

ومن فتح الهمزة الأولى فقد جعلها بدلًا من الرحمة وتفسيرًا لها كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم، أو على أنها مفعول كتب، والتقدير: كتب ربكم أنه من عمل، ومن فتح الهمزة الثانية فهو على تقديرها مبتدأ له خبر محذوف، والتقدير: فغفرانه ورحمته حاصلان، أو على العكس فتكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فشأنه أو أمره أنه غفور رحيم(١٠٣).

(١٠١) ينظر:(ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٢٢٢)،(شرف،٢٠١٢م، ص١٣٤).
(١٠٢) ينظر: (ابن خالويه ،١٤١٣هـ،١/ ١٥٨).
(١٠٣) ينظر:(الطبري،١٣٨٨ه،٢٠٨/٧)،(الباقولي، ١٤٢٦هـ،٤٣٣/١).

ومما سبق يتبين أثر القراءة في الوقف كالآتي:

ذهب بابن غلبون(١٠٤)، وابن الأنباري(١٠٥)، والنحاس(١٠٦) إلى التفصيل التالي:

[١] من قرأ بفتح الهمزتين: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ﴾ ﴿فَأَنَّهُ غَفُور رَّحِيم﴾، أو قرأ بفتح الهمزة الأول وكسر الثانية: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوءا﴾ ﴿فَإِنَّهُ غَفُور رَّحِيم﴾ فليس له أن يقف عند قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ﴾؛ وذلك لتعلق الأولى بلفظ ﴿ٱلرَّحمَةَ﴾ بإبدالها منها، وتفسيرها لها فلا يُفصل بينهما، وتعلق الثانية بحرف الشرط ﴿مَن﴾.

[٢] من كسر الهمزتين كليهما فقرأ: ﴿إِنَّهُ مَن عَمِلَ﴾ ﴿فَإِنَّهُ غَفُور رَّحِيم﴾ فهو على تقديرين يجوز الوقف في أحدهما، ويمتنع في الآخر؛ فمن جعل الكلام منقطعًا مما قبله وكسر ﴿إِنَّهُ﴾ بالاستئناف، فوقفه عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ﴾، وأما من جعل الهمزة مكسورة لمجيئها بعد القول الذي يُفسر به قوله: ﴿كَتَبَ﴾ فلا يقف عند ﴿كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ﴾؛ لئلا يفصل الكلام المحكيَّ عن صاحب الحكاية.

ثانيًا: الخبر والإنشاء:

إن الجمل التي تتعدد فيها القراءات يكون بعضها جملة إنشائية بمعنى أنها مبدوءة بنهي أو أمر، وبعضها خبرًا محكيًّا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَكفُرُواْ بِمَا ءَاتَينَٰهُم وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوفَ يَعلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦].

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾؛ فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وقالون بإسكان اللام ﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾، وقرأ الباقون بكسرها(١٠٧).

(١٠٤) ينظر:(ابن غلبون،٢٠٠١ه، ص٢٥٤).
(١٠٥) ينظر: ابن الأنباري،١٣٩١ه، ٢/٦٣٤-٦٣٥).
(١٠٦) ينظر:(النحاس،١٣٩٨ه، ص٣٠٥-٣٠٦).
(١٠٧) ينظر:(ابن الجزري، ٢٠١٣م، ص٤٣٨).

فمن قرأ بكسر اللام فهو يعطف الفعل على ما سبق من قوله تعالى: ﴿لِيَكفُرُواْ﴾ واللام بمعنى: طي، والمعنى: لكي يكفروا ويتمتعوا، أما من أسكن اللام فهي عنده لام الأمر المنقطعة مما سبق، وهو أمر تهديد وتوعد، وقيل: إن اللام هنا لام (كي)، ولها سكنت تخفيفًا، وهو ضعيف(١٠٨).

وقد اختلف القراء في الوقف على إثر اختلاف القراءة؛ فمن قرأ بكسر اللام فليس له أن يقف عند قوله تعالى: ﴿لِيَكفُرُواْ بِمَا ءَاتَينَٰهُم﴾؛ لما يترتب عليه مخالفة شرط أهل الوقف في منع فصل المعطوف عما عطف عليه(١٠٩)، ومن قرأ بإسكان اللام فهذا الموضع وقف له؛ حيث انقطع التعليل عنده، وجاءت جملة الأمر استئنافية متقطعة عما سبق، فأول الآية خبر وآخرها أمر، والقاعدة تمنع عطف الإنشاء على الخبر أو العكس(١١٠).

وإلى هذا ذهب ابن غلبون، وابن الأنباري، والنحاس، والداني، والسجاوندي، والهمذاني، والعماني(١١١). إلا أن ابن غلبون زاد وجهًا يمتنع فيه الوقف لمن يجزم، وهو جعل اللام الأولى لام أمر، لكنها تحركت للبدء بها، ومن ثم عطف عليها الثانية؛ لأنه عطف جملة الإنشاء على مثيلتها(١١٢)، كما أن ابن الأنباري زاد وجهًا يمتنع فيه الوقف لمن يجزم ﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾، وهو تقدير الجزم بأنه عطف على قوله تعالى: ﴿لِيَكفُرُواْ﴾ فتكون اللام الساكنة في قراءة الجزم لام (كي)(١١٣).

(١٠٨) ينظر: (الطبري،١٣٨٨ه، ١٣/٢١)،(القيسي،١٣٩٤م،١٨١/٢).
(١٠٩) ينظر: (ابن الأنباري،١٣٩١ه،١١٦/١)، (العماني،١٤٢٣ه، ٣٠٨/١).
(١١٠) ينظر:(الأنصاري، د.ت ،٥٠٦/٦-٥٠٧)،المكي، ٢٠٠٦م، ٢٣٠/٨).
(١١١)ينظر: (ابنغلبون، ٢٠٠١م،ص ٤١٠)(ابنالأنباري، ١٣٩١ه،ص ٨٢٩)(النحاس، ١٣٩٨ه،ص ٥٥٧) (الداني، ١٤٠٤ه،ص ٤٤٦)(السجاوندي، ١٤٢٢ه،ص ٣٣٢)(الهمذاني، ١٤١١ه، ٧٨٢/٢)(العماني، ١٤٢٣ه، ٥٢٩/٢).
(١١٢) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٤١٠).
(١١٣) ينظر: ابن الأنباري،١٣٩١ه، ص٨٣٠).

ويرى الجعبري هذا الوقف متجاذبًا ومعناه: أنه ذو طرفين يقوي كل منهما ويضعف باعتبار الاستغناء والافتقار؛ ولذلك قال: (وحسَّن الوصل اتحاد اللامين، والوقف تغايرهما والتهديد)(١١٤).

وهذه الأقوال الثلاثة متفقة من حيث الإجمال؛ لأن الوقف على قوله تعالى: ﴿لِيَكفُرُواْ بِمَا ءَاتَينَٰهُم﴾ في قراءة الجزم لم يمتنع إلا في الوجه الذي ذكره ابن الأنباري، وهذا الوجه وإن صح في اللغة، فالذي يترجح – والله أعلم – أنه غير واردٍ في هذه الآية؛ لما ذكره ابن هشام الأنصاري من تعيُّن كون الجزم على التهديد لا العطف في قراءة من أسكن ﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾، فيعود الأمر في ذلك إلى ما كان عليه من أن هذا الموضع وقف في قراءة الجزم، وأما الوجه الذي ذكره ابن غلبون وامتنع عليه الوقف فالآية تحتمله؛ ولذلك فهو تقييد راجح – والله أعلم – للإطلاق الذي عليه أكثر العلماء في الوقف عند قوله تعالى: ﴿لِيَكفُرُواْ بِمَا ءَاتَينَٰهُم﴾، والمانع في هذا القول من ظهور الجزم في الأمر الأول ﴿لِيَكفُرُواْ﴾ هو: أن الأصل في اللام أن تحرك إذ لم يسبقها شيء؛ لأن العرب لا تبدأ بالساكن إلا إذا سُبق بمتحرك(١١٥).

ويتضح اختلاف الوقف والابتداء باختلاف القراءة بين الخبر والإنشاء في قوله تعالى: ﴿أَصطَفَى ٱلبَنَاتِ عَلَى ٱلبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣].

اختلف القراء في الفعل: ﴿أَصطَفَى﴾؛ فقرأه الجميع بهمزة استفهام إلا أبا جعفر، فإنه قرأه بهمزة وصل: ﴿أصطَفَى﴾(١١٦).

فقراءة الجمهور محمولة على الاستفهام؛ ولذلك كانت الهمزة عندهم قطعًا؛ لأن الثابتة في الفعل هي همزة القطع الاستفهامية، وهمزة الوصل الأصلية ساقطة كما في قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلغَيبَ﴾ [مريم: ٧٨]، أما أبو جعفر فجعل الفعل عنده خبرًا؛ ولذلك بقيت همزة الوصل عنده ثابتة

(١١٤) ينظر:(الجعبري،١٤٢٧ه، ص٣٠).
(١١٥) ينظر: (الاستراباذي،١٤٠٢هـ،٣/٢٣٩)
(١١٦) ينظر:(ابن الجزري،٢٠١٣ه، ص٤٥٠).

على أصلها، وهذا الخبر في قراءة أبي جعفر يحتمل ثلاثة أوجه:

أنه خبر على سبيل التوبيخ، والمعنى: اصطفى البنات على زعمهم، كما قال تعالى: ﴿ذُق إِنَّكَ أَنتَ ٱلعَزِيزُ ٱلكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، أي: في زعمك واعتقادك.

أنه خبر أضمر قبله القول، والمعنى: ويقولون اصطفى البنات على البنين. كما جاء قبلها: ﴿لَيَقُولُونَ ١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٢].

أنه خبر مبدل من قوله تعالى في حكاية فريتهم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾(١١٧). وقد ذكر الطبري – رحمه الله – أن هذه الآية ونظائرها مما جاءت القراءات فيه بالقطع تارة، وبالوصل تارة أخرى، تُحمل على أن العرب ورد عنهم في كل استفهام أريد به التوبيخ والتعجب قطع الهمزة استفهامًا ووصلها على الإخبار(١١٨).

ويظهر أثر اختلاف القراءات عند الوقف على رأس الآية السابقة: ﴿وَإِنَّهُم لَكَٰذِبُونَ﴾؛ فمن قرأ بهمزة الاستفهام كان له أن يقف على رأس الآية؛ لقيام الاستفهام مقام التوبيخ والتقريع؛ خلافًا لمن قرأ بقراءة أبي جعفر فليس له أن يقف على رأس الآية؛ لأن الكلام متصل بما سبق من قوله تعالى: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، إما على الإبدال منه، أو إضمار القول قبله عطفًا على قولهم الأول.

وإلى هذا التفريق السابق في الوقف بحسب القراءة ذهب كل من: ابن غلبون، والنحاس، والداني، والعماني(١١٩).والله تعالى أعلم.

(١١٧) ينظر:(الطبري،١٣٨٨ه، ١٠٦/٢٣)،(ابن زنجلة،١٤١٨، ص٦١٢).
(١١٨) ينظر: (الطبري، ١٣٨٨ه، ١٨١/٢٣).
(١١٩) ينظر:(النحاس،١٣٩٨م،ص٦٠٧)،(الداني،١٤٠٤ه،ص٤٩٧)،(العماني،١٤٢٣ه،٦١٠/٢).

نتائج البحث

١- الاختلاف في القراءات ربَّما تفوق الحصْر؛ كالاختلاف في الحرَكات الإعرابية والبنائية ، والتقديم والتأخير ، والزيادة والنقصان ، والمدِّ والقصْر ، والتخفيف والتشديد ، والترقيق والتفخيم ، والإخفاء والإظهار ، والفكِّ والإدغام ، والإمالة والرَوم ، والإشمام على اختلاف أنواعه ، وغير ذلك ممّا فصّلتها كتب القراءات ، وحصل الاختلاف فيها بين أئمَّة القرّاء.

١- الاختلاف في القراءات المتعلق بالأفعال يدور بين:

- الالتفات في الأفعال من الغيبة إلى الحضور، ومن الحضور إلى الغيبة.
- تعدد بناء الأفعال للمعلوم أو المجهول حسب القراءة.
- تردد الفعل بين الماضي والأمر حسب القراءة.
- عطف الفعل على الفعل واستئنافه حسب القراءة.

٢- الاختلاف المتعلق بالأسماء والحروف يدور بين.

- اختلاف إعراب الأسماء حسب كل قراءة.
- تعدد معاني الحرف حسب كل قراءة.
- إبدال حرف مكان حرف حسب القراءة.

٣- الاختلاف المتعلق بالجمل والأساليب يدور حول.

- العطف والاستئناف.
- الخبر والإنشاء.

فهرس المصادر

- القرآن الكريم.
- : القيسي، مكي، (١٤٠٥هـ). الإبانة. ط٣. المكتبة الفيصلية. الرياض. السعودية.
- البنا، أحمد ،(١٤٠٧ه) إتحاف فضلاء البشر. ط١.عالم الكتب. بيروت . لبنان.
- السيوطي، جلال(١٤٠٧هـ). الإتقان في علوم القرآن . ط١. دار ابن كثير، دمشق.
- القرش، جمال(٢٠٠٦م).أضواء البيان . ط١. الدار العالمية للنشر والتوزيع. مصر.
- ابن خالويه، عبد الله ،(١٤١٧ه). إعراب القراءات . ط١. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- النحاس، أبو جعفر،(١٤١٨ه). إعراب القرآن. ط١.عالم الكتب. بيروت.
- الأنباري، محمد،(١٣٩١ه) .إيضاح الابتداء. مجمع اللغة العربية، دمشق.
- العكبري، عبد الله ،(١٣٩٨ه). إملاء ما منَّ به. ط١. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان.
- أبو حيان، محمد،(١٤١٣ه).البحر المحيط. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- السمرقندي، نصر،(١٩٩٣م). بحر العلوم . دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- الزركشي، عبد الله، (١٤٢٢ه).البرهان.ط٣. دار الكتب العلمية، بيروت.
- القيسي، مكي، (١٤٠٥ه). التبصرة. ط١ ، معهد المخطوطات العربية، الكويت.
- العكبري، عبد الله ، (١٣٩٦ه). التبيان. مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة.
- عاشور، محمد،(١٩٨٤ م). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر. تونس.

- ابن الجزري، محمد(١٤٠٤ه). التيسير.ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- ابن غلبون، طاهر،(٢٠٠١). التذكرة . ط١. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- شرف، جمال ،(٢٠١٤م). توجيه القراءات العشر. ط١. دار الصحابة. طنطا. مصر.
- الطبري، محمد،(١٣٨٨ه). جامع البيان.ط٢. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- القرطبي، محمد (١٤٢٧ه). الجامع لأحكام القرآن .ط٢. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- السخاوي، علي،(١٤١٣ه). جمال القراء. دار البلاغة. بيروت.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن(١٤١٨ه). حجة القراءات. ط٥. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الفارسي، الحسن،(١٤١١ه). الحجة للقراء السبعة .ط١. دار المأمون للتراث، بيروت.
- القوجوي، محمد(١٩٥٥م) شرح قواعد الإعراب.ط٤.دار الفكر المعاصر. بيروت. لبنان.
- المهدوي، أحمد،(١٤٢٧ه). شرح الهداية. ط١. طبعة دار عمار، الرياض.
- النحاس، أحمد(١٣٩٨ه).القطع والائتناف. مطبعة العاني. العراق.
- سيبويه، عمرو،(ب.ت). الكتاب . مطبعة المدني. نشر مكتبة الخانجي. مصر.
- القيسي، مكي،(١٣٩٤ه).الكشف عن وجوه القراءات. مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ابن عطية، محمد،(١٤٢٨ه).المحرر الوجيز. ط٢. وزارة الأوقاف القطرية. قطر.
- العماني ،الحسن،(١٤٢٣ه).المرشد. جامعة أم القرى. مكة . السعودية.
- الكسائي، علي،(١٩٩٨م).معاني القرآن. دار قباء للنشر. مصر. ١٩٩٨م.
- الفراء، يحيي ،(١٤٠٣ه). معاني القرآن.ط٣. عالم الكتب. بيروت. لبنان.

- الأنصاري، ابن هشام،(١٩٧٩م). مغني اللبيب .ط٥. دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الداني، عثمان،(١٤٠٤ه). المكتفى.ط١. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الفارسي، نصر(١٤١٤ه).الموضح . ط١ .مطبعة الجماعة الخيرية .جدة.السعودية.
- الجزري، محمد، (٢٠١٣م). النشر. المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- الجعبري، إبراهيم،(١٤٢٧ه). وصف الاهتداء. جامعة الإمام .الرياض.
- السجاوندي، محمد ،(١٤٢٢ه). الوقف والابتداء.ط١. دارالمنهاج، الرياض .السعودية.
- الهمذاني، الحسن،(١٤١١ه). الهادي. جامعة الإمام. الرياض. السعودية.